

**الابعاد الاستراتيجية لانضمام اليمن
الى مجلس التعاون الخليجي ((١٩٨١ – ١٩٩٧))**

أ.م.د. فواز حماد محمود

**The strategic dimensions of Yemen's accession to
the Gulf Cooperation Council (1981-1997)**

حيث شمل هذا البحث على الثوابت والمتغيرات التي أدت الى التفاعل لانضمام اليمن الى مجلس التعاون الخليجي بما تمخض عن هذه الفترة من تحركات وأفكار ودراسات طرحت من قبل حكومات هذه الدول بما فيهم دولة اليمن. حيث كانت تسعى اليمن لتجاوز العزلة التي فرضت عليها دون مبرر مقبول من جانب هذه الدول وكانت تسعى لفك هذه العزلة من خلال انضمامها لهذا المجلس هذا من ناحية ومن الناحية الاخرى فأنها بانضمامها الى مجلس التعاون الخليجي تكون هناك كتلة قوية تشمل جميع أبناء الجزيرة العربية والسيطرة على أهم الممرات المائية بما فيهم المضيقين باب المندب ومضيق هرمز. هذا ملخص بسيط عن ما أولت اليه هذه الفترة من احداث لانضمام اليمن الى مجلس التعاون الخليجي، أتمنى قد وفقت بإيصال ما يمكن ايصاله من معلومة بخصوص هذا الموضوع.

This research included the constants and variables that led to the interaction of Yemen's accession to the Gulf Cooperation Council, resulting in this period of movements, ideas and studies put forward by the governments of these countries, including the State of Yemen. Where Yemen was seeking to overcome the isolation imposed on them without justification acceptable to these countries and was seeking to dismantle this isolation by joining this Council on the one hand and on the other, that by joining the GCC there will be a strong bloc includes all the people of the Arabian Peninsula and control the most important Waterways including the Straits of Bab al-Mandab and Strait of Hormuz. This is a brief summary of what this period of events has brought to Yemen's accession to the Gulf Cooperation Council (GCC). I hope that you have succeeded in communicating what can be learned from this matter.

المقدمة:

تمثل اليمن جزءاً لا يتجزأ من نسيج ارض شبة الجزيرة العربية ، وتربطه بدول مجلس التعاون الخليجي وحدة جغرافية لا تنفصم ، وهو الاقرب اليها من كل الدول الإقليمية المجاورة لها على الإطلاق، وهذا القرب ليس قرب جغرافية مجردة وانما هو قرب تاريخي واسري وحضاري ، فاليمن هو البلد الوحيد من بين دول الجوار الذي يرتبط بدول مجلس التعاون الخليجي بموروث ثقافي وحضاري وتاريخي ، فالموجات الأولى من سكانه تدفقت من اليمن وانتشرت في شمال شبة الجزيرة العربية شرقها وغربها وان دول مجلس التعاون الخليجي متجذرة في ارض اليمن أكثر من أي مكان آخر، ومع ذلك فأنها لم تصبح عضواً في مجلس التعاون الخليجي الذي تم تأسيسه عام ١٩٨١ بزعامة المملكة العربية السعودية، مما يؤكد لنا أن هناك (ادراكاً انتقائياً) (Selective Distortion) لتجاهل اليمن ومنعها من الانضمام إلى هذا التكتل الاقليمي، وتقاطع وجود اليمن فيه مع مصالح وتوجهات صانع القرار السياسي في المملكة العربية السعودية وتوابعها من الدول الخليجية الأخرى. ولم تستطع اليمن أن تؤثر في صانع القرار السياسي في دول هذا المجلس، بسبب قصور امكانياتها الاقتصادية وتشتت قواها السياسية، وعدم قدرتها على توجيه رسائل ايجابية إلى دول المجلس تتسم بالأداء السياسي الواضح الذي يرقى إلى مستوى أهمية وجود اليمن في المجلس ، وضرورة عدم تجاوز دوره فيه. ومن هنا كان اختياري الذي يرمي الى دراسة طبيعية الثوابت والمتغيرات والتفاعلات التي تتحكم بعلاقة اليمن بدول مرورهم مجلس التعاون الخليجي والأبعاد الاستراتيجية لانضمام اليمن إلى المجلس، المسألة التي لم تتحقق بسبب التصورات السلبية المسبقة خلال المدة من ١٩٨١ حتى ١٩٩٧ التي تعد مرحلة تاريخية مهمة في تاريخ منطقة الخليج والجزيرة العربية، وازدادت الأمور تعقيدا في المراحل اللاحقة .

البحث الأول

ثوابت ومتغيرات وتفاعلات انضمام اليمن الى دول مجلس التعاون الخليجي

هناك ثوابت (١) واضحة تتحكم بعلاقة اليمن مع دول مجلس التعاون الخليجي وتتمثل بوحدة العقيدة الاسلامية والدين الحنيف ووحدة اللغة العربية ووحدة الجغرافية والجوار ووحدة التاريخ والخلفية الثقافية الحضارية فضلا عن وحدة المصالح المشتركة (٢). اما المتغيرات (٣) التي حكمت العلاقة بين اليمن ودول المجلس فإنها تتضح في موازين القدرة العسكرية والقدرة الاقتصادية والموازن الديموغرافية، التي اكسبت هذه المتغيرات اهميتها واطارها الحيوي من بنيتها التحتية المتمثلة بثوابتها الاستراتيجية التي اذا ما وضعت في منظومتها الطبيعية وسياقها الحقيقي فان من شأنها أن تصهر عوامل الاحتكاك والصراع والتناقض، وتصبح قادرة على منح تلك العلاقات قوة وقدرة على التطور، وينبثق عنها مسالك سياسية ومصالح اقتصادية ومعطيات أمنية يمكن أن تتجسد في الواقع المعاش ضمن مفهوم التنسيق والتساند والتعاون والتكامل بين اليمن وبين دول مجلس التعاون الخليجي (٤). ويعني مصطلح التفاعلات (interaction) طبيعة السلوك السياسي والاقتصادي والأمني وتأثيراته وأشكاله المتبادلة بين اليمن وبين هذه الدول، فاستمت هذه التفاعلات بالإيجابية أحيانا وبالسلبية أحيانا أخرى، فكانت اليمن في مراحل تاريخية معينة ساحة للصراع والتفاعل السياسي بين بعض دول مجلس التعاون الخليجي وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية وبين دول عربية أخرى مثل مصر أيام الرئيس جمال عبد الناصر ، (ت ١٩٧٠م) (٥). لم يكن ضم اليمن إلى دول مجلس التعاون الخليجي سهلا، لأن هناك عددا من المعوقات التي تذرعت بها هذه الدول لأبعاد اليمن عن هذا التكتل يقف في مقدمتها (معضلة الثقة) "Dilemma of Trust" ، إذ لا تثق دول المجلس بنوايا ومصالح والقدرات اليمنية (٦) أما المعضلة الثانية والمعوق الآخر فتمثل بمعضلة (الامانة والانفتاح) (Dilemma of honesty and openness) ونعني بها تشكيك دول المجلس بالمعلومات الصحيحة والحقيقية التي تقدمها اليمن لها (٧)، وتأسيساً على ذلك نجد ان هاتين المعضلتين كانتا حاضرتين في علاقة اليمن مع بعض دول المجلس، الأمر الذي القي بظلاله السلبية على انضمام اليمن لهذا التكتل الاقليمي ، وان دول المجلس لم تستطع أن تتجاوز عامل التصورات السلبية المسبقة في تحديد وصياغة العلاقة البينية (٨) ، وبقيت جوانب الشك الناتجة عن تراكمات الماضي حاضرة في ذاكرة دول المجلس، ولم تستطع هذه الدول اشاعة اجواء الثقة والمصادقية لكي تتحقق اجواء حراك سياسي حقيقي قادر على خلق علاقات ايجابية جديدة بين اليمن ودول المجلس ويهيئ المجال لإرساء التعاون والتكامل المنشود (٩). وثمة عامل آخر اثر في انضمام اليمن لدول مجلس التعاون الخليجي تمثل في وجود قصور ملموس في مسيرة التطور المؤسسي في المنطقة، مما يجعل القرارات الرئيسية، ومنها قرارات التعاون والتنسيق والتكامل والاندماج بين أطراف الوحدات السياسية في المنطقة بيد النخبة الحاكمة التي ينحصر بعضها في فرد او بضعة افراد، وليست بيد مؤسسات متكاملة تستطيع رؤية المصالح الحيوية على نحو عقلائي ورشيد وتسهم في صنع القرار السياسي وترجمته إلى سياسات عملية ومصالح قابلة للتنفيذ (١٠). لقد جاء قيام مجلس التعاون عام ١٩٨١م بدون اليمن بمثابة استفزاز لليمن وبتر للجزء من الكل وتجاهل للإمكانات اليمن بموقعها الاستراتيجي الهام (١١) وعدت اليمن ذلك بمثابة توجه نحو خلق كيانات ومحاور اقليمية تهدد التضامن العربي (١٢) وأشارت الصحف اليمنية إلى الاجتماعات التي تتم لمناقشة قضية الأمن في المنطقة دون حضور اليمن وكأنه لا صلة لها بهذه القضية الخطيرة بأنها تتم عن تجاهل الحقيقة ساطعة وهي أن أمن المنطقة لا يمكن تجزئته (١٣). وعبر رئيس الوزراء في الجمهورية العربية اليمنية عبد العزيز عبد الغني عن خشيته من أن يكون مجلس التعاون في حقيقة الأمر تجمعا للأغنياء، وفي السابع عشر من ايلول ١٩٨١م صرح وكيل وزارة الخارجية اليمني غالب علي جميل خلال جولته الخليجية بأن اليمن لا تؤيد قيام الأحلاف او الكتل الاقليمية التي تشجع الاستقطاب حول القوتين العظيمة وأن اليمن لم يُستشر في تشكيل المجلس على الرغم من أن اليمن بسكانها وموقعها الاستراتيجي عند مدخل البحر الأحمر بشكل حجر الزاوية الأمن المنطقة (١٤). أن استبعاد صنعاء من عضوية المجلس قد ترك انطباع لدى القادة اليمنيين والأوساط الثقافية والشعبية بأن هنالك تعمداً لعزل اليمن عن محيطها

الإقليمي الطبيعي ولم يُخفِ الرئيسُ علي عبد الله صالح استغرابه لاستبعاد بلاده من المجلس مشيرة إلى انه كان من أوائل الزعماء في المنطقة الذين دعوا لتبني المبادئ والأهداف التي تبنتها دول المجلس نفسها (١٥). أما عدن فقد دعت كرد فعل لتجاهل اليمن إلى عقد اجتماع قمة لدول الجزيرة العربية والقرن الأفريقي من أجل وضع تصور عام لقضية الأمن في المنطقة. وقد ذكرت صحيفة القبس الكويتية في عددها الصادر بتاريخ ١٩٨٣/١١/٦ بأنها تستطيع ان تؤكد نقلاً عن مصدر خليجي كبير بأن العلاقات المميزة بين المجلس وكل من صنعاء وعدن ستكون كمرحلة أولى ثم تتبعها عدة مراحل بحيث تقضي في نهايتها إلى انضمام اليمنيين - حينذاك - إلى المجلس بعد مدة ليست بالطويلة (١٦). وقد برر المجلس عدم اشتراك اليمن معه حينذاك بأنه لا يزال منشطاً جغرافياً إلى شطرين شمالاً وجنوباً وهو منقسم سياسياً بين المعسكرين الغربي والشرقي، وأن وحدة اليمن شرط مسبق لدخوله المجلس خاصة وأنه كانت هناك تحفظات عميقة من دول المجلس تجاه النظام الماركسي في عدن، وقد حاولت دول المجلس استبعاد الاستياء اليمني فأوفدت أمين عام المجلس الجديد إلى اليمن في أول مهمة خارجية له، وقد ظلت اليمن بعد ذلك تؤكد بأن اليمن هي عمق الخليج التاريخي والأمني والبشري وأن وضعها الطبيعي لا يكون إلا في المجلس. وفي عام ١٩٨٩م ورغبة من اليمن في تجاوز العزلة الإقليمية (Regional isolation) التي فرضت عليها دون مبرر مقبول فقد قرر الانضمام إلى مجلس التعاون العربي الذي ضم كلا من مصر والعراق والأردن واليمن لكن المجلس سرعان ما اندثر في بداية التسعينات بفعل التفاعلات الإقليمية السلبية التي تزامنت مع حرب الخليج الثانية. وفي يوليو ١٩٩٩م قدمت اليمن طلباً رسمياً للانضمام إلى مجلس التعاون الخليجي عند انعقاد دورته السابعة عشر في الدوحة ولاقى الطلب اليمني اهتماماً كبيراً في الأوساط الشعبية والرسمية اليمنية رغم المعرفة المسبقة برد المجلس عليه وذلك انطلاقاً من الرؤية اليمنية التي تعدُّ ذلك حقاً لليمن سيتم تحقيقه يوماً ما. وكشف رئيس الوزراء عبد العزيز عبد الغني أن اليمن تقدمت بطلب رسمي للانضمام إلى المجلس بناء على تفاهم مع بعض الاشقاء في دول المجلس ورغبتهم بأن تؤدي اليمن دوراً فعالاً في المجلس إذ قبلت عضويته فيه (١٧). وانهقدت قمة المجلس إلا أن البيان الختامي لم يتضمن اي اشارة إلى الطلب اليمني الرسمي وذلك على الرغم من أن الطلب اليمني تم مناقشته وأيدته كل من قطر وعمان والامارات واعترضت عليه الكويت وقابلته بالصمت كل من السعودية والبحرين، وفي ١٩٩٧/٢/٣ م زار اليمن وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء القطري الشيخ محمد بن خالد آل ثاني حاملاً رسالة تتضمن رد قادة مجلس التعاون على الطلب اليمني ومفاده " ان اليمن يحظى بوضع خاص في مجلس التعاون الخليجي ولكن ليس العضوية في المجلس " وقد أكدت الرسالة اهمية العلاقات الخاصة التي تربط دول المجلس باليمن وأنه سيعطي الأولوية لقطاعي الصحة والعلوم، وقد استبعد نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية اليمني الدكتور عبد الكريم الارياني أن يمهد هذا الرد القبول اليمن بوصفها عضوا مراقبة في المجلس وذلك على اساس انه لا يوجد في المجلس نظام العضو المراقب وأكد أن أي خطوة لقبول اليمن في المجلس تتطلب كثيراً من التغيير المرهق والشق لقوانينهم وأن اليمن مع ذلك متفائلة بانضمامهم إلى المجلس (١٨). أوضح الرئيس اليمني علي عبد الله صالح كذلك بأن تقديم طلب الانضمام الى القمة الخليجية في الدوحة جاء بعد أن رحب كل قطر على حدة بانضمام اليمن إلى عضوية مجلس التعاون مشيراً إلى انه من خلال لقاءاته مع قادة دول المجلس وجدهم ويتحدثون بإيجابية، أن مكان اليمن الطبيعي هو المجلس باعتباره العمق الاستراتيجي (Strategic fepth) لدول الخليج وأنه جزء لا يتجزأ من المنطقة وأن الكل في سفينة واحدة وجغرافية واحدة موضحاً أن اليمن تنظر إلى الأمور من منظور استراتيجي وأن هذه الدول تقاليداً واحدة وعاداتها واحدة واستراتيجيتها واحدة (١٩). جاء طلب اليمن للانضمام إلى مجلس التعاون بتشجيع من قطر التي استضافت القمة الخليجية السابعة عشرة وقد أوفد الرئيس اليمني علي عبد الله صالح مبعوثين إلى الرياض وأبو ظبي ومسقط للتشاور حول الرغبة اليمنية، وقد اكد الشيخ زايد بن سلطان رئيس دولة الإمارات لنائب الرئيس اليمني عبد

ربه منصور هادي أن من حق اليمن الانضمام إلى المجلس بحكم التاريخ والجوار والمصلحة المشتركة، ولكن يجب الأخذ في الحسبان الموقف السعودي من الطلب وضمان تأييده كونه "الأصل" في هذا الموضوع (٢٠)، وهو ما سعت إليه صنعاء عبر إيفاد الدكتور عبد الكريم الارياني نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية اليمني إلى الرياض التي لم تحدد موقفا واضحة ويبدو أن صانع القرار اليمني كان يدرك أن الرياض لن تتخذ موقفا ايجابية ليس فقط لطبيعة المسألة المطروحة وما يتعلق بها من احتكاكات اقليمية بل أيضا لطبيعة الوضع القائم في الرياض والذي يمكن وصفه "بالانتقائي" مما يصعب خلاله اتخاذ قرارات حاسمة في قضايا هامة، إضافة الى النزاع الحدودي بين اليمن والسعودية الذي بقي بظلاله أيضا على هذه المسألة، لكن صانع القرار السياسي في اليمن كان يسعى ويريد اثبات حق (Affirmation of right) وتهيئة الذهنية السياسية العامة (creation of Political mentality) للقبول به مستقبلا، وذكرت صحيفة الثورة اليمنية الرسمية أن اليمن لم يرد بطلبه لقاء الكرة اليمنية في الملعب الخليجي بقصد ارباك او ازعاج او احراج الموقف الخليجي أو انتزاع مكسب سياسي وكسب تعاطف خارجي على حساب الخليج ، بل أراد ان يضع القضية بوصفها وضع طبيعية في الاطار الطبيعي للموقف دون استعجال من اليمن لكسب العضوية دونما عجلة من المواقف الخليجية في اتخاذ القرار، ولم تخف الصحيفة معرفة اليمن ببعض المواقف الفردية المسبقة منه وبخاصة تلك التي لا تزال بعيدة عن الودية وتحت تأثير حرب الخليج. ومن الواضح أن زعماء مجلس التعاون قد تعاملوا مع طلب اليمن بجديه إذ أن الطلب يأتي من دولة جارة لها العديد من القواسم والمصالح المشتركة مع دول المجلس ويبدو أنه لا اليمن ولا دول المجلس كانت تتوقع أن تنتهي قمة الدوحة إلى قرار يضم صنعاء إلى المجلس ولكن ما كان متفقاً عليه ضمنا هو أن الطلب اليمني لن يوجه في الحالات كلها رفضاً قاطعاً وأن صيغة توفيقية تقوم على معاملة تفضيلية في إطار ما يعرف بنظام الدولة الأولى بالرعاية وهو الحل الأقرب إلى المنال في الوقت الراهن ويرى عدد من المحللين أن الطلب اليمني يمكن وصفه بتمرين في السياسة الخارجية أكثر من كونه سعيه للدخول بشكل فاعل في الحلقة الاقتصادية الخليجية وقد اشارت إلى هذه الصيغة السياسية صحيفة الثورة اليمنية التي أوضحت أن اليمن لم يكن ليتقدم بطلبه لو انه أراد أن يضمن مسبقا موافقة جميع الدول الأعضاء في المجلس، كما يرى محللون أن تربيث دول المجلس في إعطاء الضوء الأخضر لانضمام اليمن انطلق من عدة اعتبارات قد تكون من بينها انتظار صفاء الجو السياسي بين صنعاء وبعض دول المجلس وأن هناك بوادر توجهات لتجاوز خلافات أزمة الخليج الثانية (٢١). وفي القمة الثامنة عشرة بدول مجلس التعاون الخليجي التي انعقدت في الكويت في كانون الأول ١٩٩٧م وجه الرئيس اليمني علي عبد الله صالح رسالة إلى أمير الكويت وبقية قادة المجلس بمناسبة انعقاد قمتهم تمنى فيها القمتهم النجاح، وقد أكدت مصادر خليجية أن القمة الخليجية استعرضت علاقة دول المجلس باليمن وأنه كان لبعض دول المجلس دوراً ايجابيا في هذه العلاقة وخاصة سلطنة عمان التي عبرت عن موقفها هذا في صحيفة عمان الصادرة في ٢٠ كانون الأول ١٩٩٧م، فقد أكدت أن القمة الثامنة عشرة لمجلس التعاون الخليجي في الكويت تأتي بعد زيارة الرئيس اليمني للسلطنة ولقاءاته بأخيه السلطان قابوس وأن السلطنة نظرت باهتمام دوماً وأيدت تطوير علاقات خاصة ومميزة بين المجلس واليمن وأن من الضروري اتخاذ إجراءات ملموسة لتطوير التعاون بين دول المجلس واليمن، وتبنى الموقف العماني أيضاً كل من قطر والامارات فيما أشارت تلك المصادر إلى أن بعض دول المجلس ربطت علاقات المجلس مع اليمن بتسوية الخلاف الحدودي بين السعودية واليمن (٢٢).

ويذهب عدد من المراقبين السياسيين للعلاقات بين اليمن ودول المجلس إلى أن الاتجاه الذي يطالب بإقامة علاقات متميزة وخاصة مع اليمن ويدعو إلى انضمامها إلى المجلس يتعزز دوره داخل المجلس ومن المتوقع أن يتعزز بصور اكبر في القمم الخليجية التي ستعقد في بعض الدول الخليجية كما هو الحال في قمة الإمارات العربية عام ١٩٩٩م التي تقوم بدور ايجابي في هذا الصدد ويمكن القول أن دول مجلس التعاون تدرك جيدا أنه لا غنى للخليج عن اليمن ولا غنى لليمن عن

الخليج، وقد صدرت تصريحات للكثير من المسؤولين في دول الخليج العربي يرحبون بانضمام اليمن إلى مجلس التعاون الخليجي، وربما كان لدى بعض اللاعبين السياسيين في المنطقة وجهات نظر بسبب حرب الخليج أو طبيعة النظام السياسي في اليمن ولكن يجب تجاوز ذلك والنظر إلى القواسم المشتركة التي تؤهل الجميع للوقوف ضد المؤامرات التي تحاك في الساحة الخليجية على حد تعبير الباحث الخليجي خالد محمد القاسمي مثل الفتنة الطائفية في البحرين والأحداث التي مرت بها قطر والتفجيرات التي حدثت في السعودية والتهديد الإيراني للأمارات (٢٣). عدّ وزير الدولة للشؤون الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة الأسبق المفكر والسياسي سيف غباش، رحمه الله أن انضمام اليمن إلى المنظومة الخليجية يمثل ضرورة مهمة، وأشار إلى أن الأهمية تكمن في الهوية العربية والعمق الجغرافي والبشري والاستراتيجي، وضرب مثلاً على ذلك بالعمالة الأجنبية في دول مجلس التعاون كافة وكيف أن اليمن وحده قادر على ضخ عمالة ماهرة تحل محل العمالة الأجنبية لتحفظ هذه الدول أمنها وهويتها واستقرارها الاجتماعي بصورة سلمية فيما أشار الكاتب السياسي الكويتي الدكتور عبد الله النفيسي إلى أن اليمن دولة عربية ومسلمة وبين شعبها وشعوب المنطقة علاقات قري فضلاً على العادات والتقاليد العامة التي تجمع بينها، ناهيك عن أن اليمن يقع في الإقليم الجغرافي الذي يضم فيما يضم دول مجلس التعاون فعندما يقول أي أحد كلمة الجزيرة العربية ومنطقة الخليج فإنما يؤطر بذلك حدود دائرية، واليمن ضمن هذه الدائرة، ثم إذا كانت منطقة الخليج تقع في موقع الحزام للجزيرة العربية من جهة الشمال والشمال الشرقي، فإن اليمن يقع موقع الحزام للجزيرة العربية من جهة الجنوب والجنوب الشرقي وحين ينظر المرء إلى الخارطة الجغرافية السياسية سيجد أن اليمن لا تختلف في موقعها الجغرافي عن موقع سلطنة عمان تماماً مع أن السلطنة تطل على الخليج، وأما اقتصادية فإن اليمن تتمتع بثروة نفطية فضلاً على ثروات زراعية ومعدنية بعضها تم التقيب عنها وبعضها الآخر ما زال في باطن الأرض ووسط الجبال وبذلك يكون المرء أمام دولة كبيرة وغنية في مطلع القرن الواحد والعشرين (٢٤). وتدرك الإدارة اليمنية كافة الأبعاد الاستراتيجية التي تتطوي عليها علاقتها مع دول مجلس التعاون، ولذلك ما فتئت توضح أن أمن واستقرار البلدان الخليجية هو جزء لا يتجزأ من أمن واستقرار الأمة العربية والشعوب الإسلامية وهذا الأمر يقتضي من اليمن ودول المجلس تجاوز مخلفات الماضي القريب والبعيد والعمل معاً كأسرة واحدة تحرص على أمنها وسلامتها وتحرص كذلك على أمن وسلامة الوطن العربي الكبير وتسعى إلى خلق تعاون وتكامل عربي أشمل لكونه الوسيلة لولوج بوابة القرن الواحد والعشرين بكل تحدياته السياسية والاقتصادية والثقافية والتقنية (٢٥). لقد ظلت وستظل فكرة اندماج اليمن مع شقيقاتها دول الخليج العربي جزءاً من الأدبيات السياسية اليمنية التي تستهدف إعادة الوحدة العضوية لمنطقة الجزيرة والخليج باعتبارها ضرورة موضوعية وحمية تاريخية، جغرافية، وقد تبنى أكثر من عقدين من الزمن وقبل اعلان ميلاد مجلس التعاون الخليجي الاستاذ احمد محمد نعمان رئيس وزراء اليمن الأسبق والسياسي المعروف بحكمته وحنكته، هذه الفكرة وضمها رسالة بتاريخ ١٣ ايلول ١٩٧٤م ركزت على توجهات استراتيجية وسلمها بيده إلى ملك المملكة العربية السعودية خالد بن عبد العزيز ودعي فيها السعودية لكونها في قلب شبه جزيرة العرب ولها مكانة متميزة إلى البدء بجمع اشقائها وابنائها في قلب جزيرة العرب وتحديداً اليمن وعمان والأمارات العربية وقطر والبحرين والكويت وأن توجه الدعوى فوراً إلى رؤساء هذه الدول بعقد مؤتمر قمة تطرح عليهم فيه فكرة التضامن والتعاون في كل المجالات بما يفضي لحماية قلب الجزيرة وجنوبها وخليجها من أخطار الانقسامات والصراعات والعقائد المستوردة والمنظمات الثورية والجهات التقدمية التي غرقت فيها بعض الأقطار الشقيقة وأكد في رسالته أن الحماية الحقيقية لا يحققها سوى التضامن الحقيقي بين المملكة وجيرانها والوقوف صفاً واحداً لمواجهة هذه الأخطار، تضامناً ويمكن أن يتحرك خطوة خطوة حتى يصبح في المستقبل اساساً لوحدة صحيحة مبنية على قواعد راسخة من الشريعة والأخلاق والتقاليد الكريمة.

تتطوي علاقة اليمن بدول مجلس التعاون الخليجي على تفاعلات بينية ألفت بظلالها خلال السنوات الماضية على مجمل الحراك السياسي والأمني (Security and Political Mobility) لتلك العلاقة. وقد اتسمت هذه التفاعلات بالتجاذب الايجابي أحيانا والسلبى أحيانا أخرى، غير أن هذه العلاقة برغم ثوابتها ومتغيراتها وتفاعلاتها وبرغم أن منطق العصر يقتضي التخلي عن تبني سياسات عدوانية أو تجاهليه أو انعزالية تجاه الجيران ويفرض احلال أنساق اقليمية جديدة تتسم بالتعاون والتوازن لم تتمخض عن ميلاد إطار منظم يبلور الأبعاد الاستراتيجية الكامنة فيها ويوازن ما بين الإمكانيات والمصالح والأهداف والوسائل والقوى وما بين الممارسة، والواقع المتاح، ويتمكن من احداث نقلة نوعية في طبيعة هذه العلاقة ويحررها من أسر ظروفها الراهنة ويدفعها للشروع في رسم صورة مشرقة للمستقبل الآتي. وثمة مقارنة نظرية وسياسية لواقع وآفاق علاقة اليمن مع دول مجلس التعاون الخليجي قوامها أن هوية دول المجلس تتبلور في خيارين احدهم خليجي والآخر جزيري، وهما يتبلوران في الاتجاهات الآتية (٢٦):

الاتجاه الأول:

اتجاه جيو - سياسي يقوم على خيار خليجي - اقليمي قاعدته التعاون والتنسيق العام بين كل من مجلس التعاون الخليجي وايران والعراق وذلك على اعتبار أن وحدة الجغرافيا وتداخلها تقضي بالضرورة إلى كثافة في التفاعلات الاجتماعية والاقتصادية وربما السياسية بين الدول.

الاتجاه الثاني :

اتجاه جيو - سياسي ايضا وقوامه خيار خليجي - عربي ينهض على تصور كتلة جغرافية تمتد من مدينة صلالة العمانية على بحر العرب جنوباً حتى مدينة زاخو في شمال العراق وتجد عمقها الشمالي في سوريا التي ستوفر لها اطلالة استراتيجية على البحر المتوسط ومن ثم فإن هذه المنطقة ستكون حلقة وصل بين أوروبا وأفريقيا وتكون مؤثرة في منطقتين حيويتين هما البحر المتوسط والمحيط الهندي.

الاتجاه الثالث:

وهو اتجاه جيو - سياسي ايضا وقوامه خيار جزيري - عربي ويقوم على تصور منطقة تمتد من الكويت شمالاً إلى مضيق المندب جنوباً ومن الشارقة شرقاً إلى ميناء ينبع السعودي على البحر الأحمر غرباً وتجد عمقها العربي في مصر التي ستوفر لها اطلالة استراتيجية على البحر الأبيض، وهي من ثم لا تشمل العراق أو ايران.

الاتجاه الرابع:

وهو اتجاه جزيري - اجتماعي وينطلق من مقولة أن التماثل أو التقارب في البنى الاجتماعية والنسيج الثقافي بين كل من مجلس التعاون الخليجي واليمن هو الدالة التي يجب أن تقود إلى تفضيل الخيار الجزيري على الخيار الخليجي، ولكن المفاضلة الجيو سياسية بين الخيارين الخليجي والجزيري هي مفاضلة ضيقة ومحدودة لعدة أمور أهمها:

- ١- أن المفاضلة يجب أن تستند إلى معايير اجتماعية - ثقافية وهي عندئذ لا بد أن تقود إلى ترجيح الخيار الجزيري.
 - ٢- أن الخيار الخليجي - الاقليمي يرتكز في مقارنته إلى اعتبارات جيو - سياسية مبالغ فيها وهو يقفز على واقع التباين في التكوينات والأطر الاجتماعية بين دول المجلس من ناحية وايران والعراق من ناحية أخرى .
- على أنه يمكن القول أن المقارنة الحقيقية التي تتأطر فيها علاقة اليمن بدول مجلس التعاون الخليجي تنهض على خيار جزيري قوامه التنسيق والتعاون والتكامل بين دول المجلس واليمن وذلك لأن هذا الخيار ينطلق من حسابات عديدة أهمها :
- ١- امتلاكه لوحدة الجغرافياً واستمرارية وثبات خصائصها.

٢- امتلاكه لوحدة النسيج الثقافي والاجتماعي والأسري والحضاري .
٣- امتلاكه لعمق جيو - استراتيجي يتمثل بالتحكم في مضيق باب المندب فضلاً عن مضيق هرمز ومن ثم امتلاكه لمناجم النفط ولأهم مقطعين في ممراته .

٤- امتلاكه لمصالح مشتركة ذات أبعاد استراتيجية .
ومن هذا المنطلق يمكن لنا أن نلتصق بعض الآفاق والأبعاد الاستراتيجية التي يمكن لها أن ترفد كلا من اليمن ودول مجلس التعاون الخليجي بمصالح متبادلة وإمكانات لا حصر لها بفعل الطاقات الكامنة لتلك العلاقة التي يتم حتى الآن استيعابها وتفعيلها ضمن اطار التعاون المنشود، وذلك على النحو الآتي (٢٧):

أولاً - الموقع الاستراتيجي لليمن:

تفيد حقائق الجغرافيا الثابتة - وهي حقائق تفرض نفسها بقوة سياسية واقتصادية وأمنية - أن اليمن تحتل موقع استراتيجي رئيسية في الخريطة الأمنية لمنطقة الجزيرة والخليج فهي التي تمسك بمفاتيح الباب الجنوبي للبحر الأحمر فتتحكم في لقائه الجغرافي بالمحيط الهندي، وانها تمسك بمقدمة القرن الأفريقي وتحتضن البحر الأحمر والمحيط الهندي عبر منطقة خليج عدن وربط حزام أمن الجزيرة والخليج ابتداء من قناة السويس وانتهاء بشط العرب، وتتحكم بطرق الملاحة البحرية الصاعدة إلى اسيا عبر بحر العرب، ولذا فإن اليمن بباب مندبها وخليج عدن تمثل أحد الشروط الرئيسية لاستقرار المنطقة وضمان استقرارها في منابع الثروة النفطية وهي تشكل مع دول مجلس التعاون الخليجي كتلة استراتيجية واحدة فإذا كان الخليج هو منبع حقول البترول فإن اليمن يمثل الدرع الأمني لخطوط نقله في المناطق الحرجة الممتدة على البحر الاحمر (٢٨). ويمكن القول أن الإمكانات الهائلة التي ينطوي عليها الموقع الجغرافي لليمن لا تتسجم مع محدودية القدرات اليمنية على استغلال تلك الإمكانات. فموقع اليمن المتميز والفردي في المنطقة يؤهلها لأن تقوم بدور مهم فيها غير أن اليمن لا تستطيع أن تحقق الأمن الاستراتيجي المطلوب بمفردها ومن هنا تبرز ضرورة وأهمية توفير رؤية استراتيجية والتحرك لتنفيذها من قبل اليمن ودول مجلس التعاون الخليجي (٢٩). أن وظيفة التكامل (Integration) تمثل بؤرة تبادل المصالح في أي نظام إقليمي وهي وظيفة تشمل كافة المجالات وإن تكاملاً حقيقيه وفعالاً بين اليمن ودول مجلس التعاون من شأنه أن ينظم المصالح الاستراتيجية المشتركة لها في المنطقة ويمنحها زخماً وحيوية، وإن التنافر في شبكة المصالح الحيوية (vital interest) لمنطقة الجزيرة والخليج من شأنه أن يخلق بؤرة توتر تمس مصالح واستقرار وأمن هذه المنطقة (٣٠). أن المملكة العربية السعودية المحصورة بين قناة السويس وباب المندب على البحر الأحمر ومضيق هرمز على الخليج قد تجد نفسها وعلى سبيل المثال مضطرة لأن تبحث عن خط لها عبر اليمن تؤمن من خلاله طريق صادراتها النفطية لا سيما وأن اقتراحها بإنشاء ممر يعبر سلطنة عمان لم يحظ بالترحيب، وأن عزل اليمن على سبيل المثال ايضاً قد يدفع إلى خلق اختلالات imbalance عميقة في المنطقة ويصبح معها الحديث عن امن الخليج فاقدة لأي قيمة أو مضمون، وذلك لأن أمن الجزيرة والخليج هو منظومة مترابطة متكاملة تشكل نسيجة واحدة وأي اختراق لجزء منه يمثل اختراقاً لكل المنظومة وكامل النسيج، فاحتلال ارتيريا لجزيرة حنيش الكبرى اليمنية مثلاً هو اختراق لأمن الجزيرة والخليج وان احتلال إيران لجزر الإمارات هو مساس مباشر بمنظومة أمن الجزيرة والخليج (٣١). لقد تردد الحديث في شهر تشرين الاول ١٩٩٧م عن اجتماع إقليمي سيعقد في صنعاء، يضم سفراء الولايات المتحدة الأمريكية في دول مجلس التعاون الخليجي فضلاً عن سفيرها في اليمن وقد علق الرئيس علي عبد الله صالح بأن ذلك " ينطلق من رؤية لدى الأصدقاء الأمريكيان الذين يروا في اليمن جزء لا يتجزأ من إقليم منطقة شبه الجزيرة، وهو كذلك بالفعل، لأن اليمن جزء من النسيج الجغرافي الثقافي والاجتماعي لهذه المنطقة وهي حقيقة لا يمكن نكرانها من قبل اي متابع حصيف " (٣٢) .

تملك اليمن جيشاً قويا و متمرسا على اساليب القتال خاض حروباً عدة، وهو يتسم بالقدرة على استيعاب انماط الحروب الحديثة والمتطورة، فقد كانت الاختبارات التي واجهها الجيش اليمني في الميدان كثيرة وفي اوقات حرجة بدءاً من تفجير الثورة اليمنية والمراحل الطويلة للدفاع عنها وانتهاء بأفسى المؤامرات وأكثرها خطراً على اليمن وهي الحرب التي شنها قادة الانفصال عام ١٩٩٤م وخاض الجيش والشعب اليمني معركة الدفاع عن الوحدة والتي مثلت ابرز المعارك في تاريخ اليمن المعاصر واشدها وأكثرها شراسة، فقد استخدم فيها الانفصاليون تكنولوجيا متطورة وترسانة أسلحة كانت معدة في يوم من الأيام لحرب اقليمية طويلة تكون جزءاً من نزاع الشرق والغرب واستطاع الجيش اليمني حسم كافة الاختيارات بأقتدار وإعادة الأمور إلى نصابها والحياة إلى طبيعتها وتعزيز الأمن والسيادة في البلاد، وإذا كانت الادارة اليمنية قد عملت على تخفيض قوام الجيش اليمني ضمن خطة مدروسة تستهدف المصالح الوطنية فإن مخزون هذا الجيش مازال موجوداً وأن ظل خارج نطاق المؤسسة العسكرية اليمنية الحالية (٣٣). أن الحديث عن الجيش اليمني بعقيدته العسكرية المتميزة وإيرادته للقتال له معان وأبعاد كبيرة وذلك في إطار الاتجاهات الآتية (٣٤):

أ- الاسهام اليمني الفعال في إنشاء جيش خليجي - جزيري يكون فيه الجيش اليمني أحد المكونات الأساسية وهو توجه يتعزز في ظل الاختلالات الديموغرافية التي تعاني منها دول مجلس التعاون في الوقت الذي تملك فيه اليمن عمقا ديموغرافياً من شأنه سد اختلال دول المجلس.

إن العمق الديموغرافي هو أحد المقومات الأساسية التي يناط بها قدرة الدولة على الحفاظ على إرادتها واستقلالها وأمنها وأن " النصر في أوقات الحرب مرهون بعدد من يمكن حشده من الرجال في الميدان وما يمكن تعبئته من الرجال والنساء في الجبهة الداخلية لكونها قوى مساندة، فما كان لدولة أن تتال قسطها من العزة والرفعة، إذا لم يتهيأ لها العدد الأزم من السكان". لقد أدى صغر مساحة دول مجلس التعاون مع قلة عدد السكان إلى فقدان ميزة العمق الدفاعي الذي توفره المساحة الواسعة وكبر عدد السكان وانتشارهم، الأمر الذي ترتب عليه زيادة قابلية هذه المنطقة لأي ردع من قبل الآخرين دون أن يتكون في مقدورها تكوين إمكانية ردع حيث لا توجد قدرة على توجيه ضربة ثانية لهذا لم تجد إيران أي مقاومة حين احتلت جزر أبو موسى وطنب الصغرى والكبرى الإماراتية فهي مستهل السبعينات (٣٥) أن دول مجلس التعاون الخليجي تواجه اختلالات زمنية عنيفة بفعل محدودية هيكلية قدراتها العسكرية التي لا تستطيع أن تعتمد على ذاتها في تأمين الأمن القومي المطلوب، وهو الأمر الذي جعلها عرضة للابتزاز السياسي والعسكري يمكن تجاوزه عبر تنسيق خليجي جزيري شامل (٣٦).

ب- لقد افرزت حرب الخليج الثانية تغيرات على مستوى الأمن في المنطقة تجلت في الوجود الأجنبي فيها وخاصة التواجد الأمريكي ولا يعقل ان يكون هناك وجود أمريكي دائم (Permanent American Presence) وإلى الأبد في المنطقة العربية ولا يعقل أن تعتمد دول الخليج في امنها على القوات الأجنبية، وأن شعوب دول مجلس التعاون لن تقبل هذا التواجد الأمريكي والأجنبي إلى الأبد ، وقد اعترف روبرت بليسترو مساعد وزير الخارجية الأمريكي الأسبق بهذا الأمر حيث أكد " ان الخليجين لن يستمروا بقبول التواجد الأمريكي في المنطقة إلى الأبد " (٣٧) ، وهنا يكون الحديث عن اسهام اليمن في إنشاء جيش خليجي - جزيري ذو معنى سواء فيما يتعلق بحماية المنطقة أو في تجريد الوجود الأجنبي من الشرعية ومن ثم تحرير المنطقة منه، ويمثل هذا الجيش المدخل الحقيقي لسد النزاع الأمني المتفاقم في المنطقة.

ج- ان الكلفة الاقتصادية - المالية للجوء دول مجلس التعاون المستمر إلى القوات الأجنبية وهي من الارتفاع بمكان بحيث أصبح تكرار ارقامها مرهقاً ومملاً، وأن مقارنة بسيطة للاحتياط المالية الخليجية قبل وبعد حرب الخليج الثانية تفصح عن

التدهور المالي الذي أصيبت به دول المجلس، أما الكلفة الاجتماعية لوجود قوات أجنبية على أراضي عربية فلا يمكن قياس تأثيرها البشري على العادات والتقاليد والنظم الأخلاقية بسكان عرب مسلمين محافظين بالسليقة إلا بعد مرور سنوات عدة، وهي ابعاد تفرض ذاتها للبحث عن مخرج عقلائي واقى يتمثل أحد أوجهه في ضرورة وجود العامل الأمني اليمني في المشهد الخليجي لتجنب الكلفة الاقتصادية والمالية والاجتماعية والسياسية الناشئة عن الوضع الراهن، وحتى في ظل التوجه نحو إنشاء جيش خليجي - جزيري حديث ومتطور فإن الكلفة المالية نظل اقل منها في ظل اللجوء إلى الخارج (٣٨).

د- لقد أدت عملية إعادة تحقيق الوحدة اليمنية إلى تعزيز الوضع العام في اليمن بما في ذلك القطاع العسكري الذي تحرك من موقع أدنى في خريطة التوازن العسكري في المنطقة إلى موقع أعلى بفعل اندماج الجيشين في شطري اليمن، وهو الأمر الذي يعزز الحديث عن إمكانات اليمن (Yemen's capabilities) في الإسهام بأحداث التوازن المطلوب في منطقة الجزيرة والخليج فيما يتعلق بالاحتلال (imbalance) بين قدرات دول المجلس الدفاعية وقدرات كل من العراق وايران، خاصة وأنه لا يتوقع أن تتمكن برامج تحديث القوات المسلحة في دول المجلس التي تفتقر إلى الأعداد الكافية من الأفراد المدربين أن تجعل هذه الدول منفردة أو مجتمعة تعادل إيران أو العراق في المستقبل المنظور، بينما من المتوقع أن تؤدي مشاركة اليمن في جيش خليجي - جزيري إلى تحقيق توازن في المنطقة ينمي عناصر الوفاق فيها ويهشم عوامل الخلاف ويساعد على احتواء نوازع الهيمنة ذاتية، خاصة واليمن تتمتع بعلاقات متوازنة مع كل من العراق وايران من شأنها أن تعزز فرص انبثاق نظام تعاوني جديد في المنطقة.

هـ- إن إمكانات اليمن العسكرية التي يمكن أن تفيد بها دول المجلس غير محصورة ولقد نزعت عدن في فترة من الفترات نحو امتلاك أسلحة نووية بمساعدة الاتحاد السوفيتي (٣٩) غير أن القيادة السياسية في صنعاء ألغت هذا المشروع وأنهت كذلك القواعد السوفيتية في الجنوب والتي كانت تشكل تهديدا مباشرة لدول مجلس التعاون، أن مثل هذه الوقائع الهامة تتم عن أمرين هما (٤٠) :

- ١- أن الادارة اليمنية في صنعاء تتمتع بقدر عالي من المسؤولية والحرص على أمن واستقرار الجزيرة والخليج وخلوها من أية أسلحة الدمار الشامل التي تهدد الأمن والاستقرار المطلوبين.
 - ٢- أن اليمن قادرة ومؤهلة لامتلاك واستخدام أحدث التقنيات والوسائل العسكرية الحديثة وهو أمر ينعكس ايجابياً على التعاون بين اليمن ودول المجلس في القطاع العسكري والأمني.
- الخاتمة:**

تمثل اليمن حزاماً أمنياً لدول مجلس التعاون الخليجي، ويمكن ان يتبلور دورها في هذا المجلس اذا ما وافقت دول المجلس على انضمامها اليه في قدرة شعبها على القتال والانخراط في الجيش الذي تكونه هذه الدول، فضلا عن امكانياتها في مواجهة متطلبات الأمن في منطقة الخليج والجزيرة العربية. أن اليمن بإمكانها ان تقف إلى جانب دول مجلس التعاون الخليجي في معالجة القضايا والمشاكل الداخلية التي تعاني منها دول المجلس مثل تهريب المخدرات والأسلحة وغيرها، وقدرة اليمن على منع تسرب وتسلل تلك الظواهر الخطيرة الى أراضيها. وأن اليمن قادرة على أن تسهم بفعالية في مواجهة العنف السياسي والوقوف بوجه بعض الجماعات السياسية المعارضة لبعض أنظمة دول المجلس، ورفض تقديم المساعدات المعارضين سعوديين وغيرهم أو منحهم اللجوء السياسي، وعد ذلك مبدأ يمينياً لا حياد عنه. وختاماً فإن انضمام اليمن لدول المجلس فيما لو تم سيؤدي إلى خلق توازن اقليمي واضح بحكم موقعها الاستراتيجي وامكانياتها العسكرية وقدرتها على معادلة التفوق الإيراني او العراقي في المستقبل المنظور، وكسب اليمن إلى صف دول مجلس التعاون الخليجي بدلاً من

أبعادها عنه، وتحرك القوى الإقليمية على بعض قواها السياسية للتأثير عليها مستغلة ابتعاد دول الخليج والجزيرة العربية عنها وعدم قبولها في مجلسها أو النظرة القاصرة إليها أو تهميشها بسبب أوضاعها الاقتصادية والسياسية والثقافية. **هوامش البحث:-**

- (١) يطلق مصطلح (الثابت) في علم السياسة على تلك الجوانب التي تتعلق بالمصالح الحيوية والأهداف العليا للدول بما في ذلك حماية الإيديولوجيات السياسية والحفاظ على الأمن القومي للبلد، وتخضع القضايا الثابتة للمنظور الاستراتيجي العام للدول وللرؤية الفكرية للنخبة الحاكمة. ناظم عبد الواحد جاسور، موسوعة المصطلحات السياسية، ج٢، ٢٠٠٢، ص ٢٣-
- (٢) يقصد بالمصالح المشتركة هي الفواعل والانماط التي تشترك بها الدول مع بعضها البعض لتحقيق أهدافها المتبادلة، ليتسنى لهذه الدول الاستفادة المشتركة من هذه العلاقات. ينظر: فهمي هويدي، الثنائية، القاهرة، د.ت، ص ٩٣.
- (٣) يقصد بالمتغيرات تلك القضايا التي تدخل في إطار الأمور الفرعية أو تلك التي يمكن التأثير بها أو تغيير مواقعها أو ترتيب أولوياتها أو الاستغناء عن بعضها مقابل تحقيق نوع أفضل من المكاسب في مواقع أخرى عبد الله سعود البقاع، العلاقات اليمنية - السعودية، الرياض، ١٩٩٢، ص ٢٥٣ - ٢٥٤.
- (٤) محمد جاسم الشمري، أهمية انضمام اليمن لمجلس التعاون الخليجي، بيروت ٢٠٠٢، ص ١١٣.
- (٥) ((مجموعة مؤلفين))، موسوعة مشاهير العالم ومشاهير القادة العسكريين والسياسيين، ج ٣، ص ٦٠-٦١.
- (٦) تعتقد دول مجلس التعاون الخليجي ان اليمن فقيرة بإمكاناتها الاقتصادية وغير مستقرة سياسياً واجتماعياً، وان ما ينقل عنها لا يعكس فعلاً نوايا ومصالح شعبها. ينظر: جلال المناصير، ص ٧٣ - ٧٤.
- (٧) حسين غانم نعمان، اليمن ومجلس التعاون الخليجي، صنعاء، ٢٠٠١، ص ١٢٢.
- (٨) حمادي أبو إصبع، معوقات انضمام اليمن لدول مجلس التعاون الخليجي، بيروت، ٢٠٠٢، ص ١٢٢.
- (٩) سالم الاغبري، العلاقات السياسية اليمنية - الخليجية، صنعاء، ٢٠٠٢، ص ١١١ - ١١٢.
- (١٠) عباس عبد الكريم الاصبحي، موقع اليمن من تجربة مجلس التعاون الخليجي، بيروت، ٢٠٠٢، ص ٩٣.
- (١١) عبد الله جواد، علاقة اليمن بدول مجلس التعاون الخليجي، دمشق، ٢٠٠١، ص ٧٢.
- (١٢) المصدر نفسه، ص ٧٣.
- (١٣) ابراهيم بشمي، اليمن بوابة الخليج الخلفية، الشارقة، د.ت، ص ٤١ - ٤٢.
- (١٤) "الوطن العربي" (مجلة)، باريس، العدد (٢٤٢)، ٨/ تشرين الأول / ١٩٨١.
- (١٥) عمر الخطيب، الانماء السياسي الخليجي في اطار مجلس التعاون لدول الخليج العربي، الكويت، ٢٠٠١، ص ٢١.
- (١٦) "القبس" (جريدة)، الكويت، ٦ / تشرين الثاني / ١٩٨٣.
- (١٧) "البيان" (جريدة)، الامارات العربية، ٢٣/ كانون الأول/ ١٩٩٦.
- (١٨) ينظر تصريحات الدكتور عبد الكريم الايراني نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية اليمني في: مجلة ((المسيرة الجديدة))، قبرص، العدد (٣٠)، ابريل ١٩٩٧، ص ٢٤٧.
- (١٩) ينظر تصريحات الرئيس اليمني علي عبد الله صالح في: مجلة "الوسط" لندن العدد (٢٧١)، ٧/ نيسان/ ١٩٩٧.
- (٢٠) "القدس العربي" (جريدة). لندن ٢٣/ كانون الأول/ ١٩٩٦.
- (٢١) خالد الشمري، اليمن ومجلس التعاون الخليجي، مجلة "الاقتصادي"، الشارقة، العدد (٤٢) كانون الأول ١٩٦٦.
- (٢٢) عباس عبد الكريم الاصبحي، المصدر السابق، ص ٩٩.
- (٢٣) خالد محمد القاسمي، اليمن ودول المجلس الخليجي، مجلة "معين" اليمنية، العدد (٢٠١) ١ فبراير ١٩٩٧، ص ١١.

- (٢٤) عباس عبد الكريم الاصبحي ، المصدر السابق ، ص ١٠١ .
- (٢٥) عبد الله عبد الجواد ، المصدر السابق ، ص ٧٩ .
- (٢٦) عبد الجليل مرهون ، أمن الخليج بعد الحرب الباردة ، بيروت . ١٩٩٧ ، ص ١٩٠-١٩١ .
- (٢٧) المصدر نفسه ، ص ١٩٢ .
- (٢٨) سالم الاغربي ، المصدر السابق ، ص ١١٥ .
- (٢٩) خديجة الهيصمي ، الجغرافيا كمحدد للسياسة الخارجية اليمنية ، صفاء ، ١٩٩٧ ، ص ١٧-١٨ .
- (٣٠) محمد السيد سعيد ، مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج ، الكويت ، ٢٠٠١ ، ص ٢٧٣ .
- (٣١) جمال حين ، أمن الخليج العربي ، بيروت ، ٢٠٠٣ ، ص ٩٧ .
- (٣٢) "الوحدة" (جريدة) ، صنعاء ، ٨/ تشرين الأول / ١٩٩٧ .
- (٣٣) ٢٦ سبتمبر" (جريدة) ، صنعاء ، ١٩ / كانون الأول / ١٩٩٦ .
- (٣٤) عبد الحميد غنيم ، الجغرافية السياسية ، الكويت ، ١٩٨٧ ، ص ١٠ .
- (٣٥) مدحت أيوب ، حرب الخليج والأمن القومي العربي ، القاهرة ، ١٩٩٣ ، ص ٢٧ .
- (٣٦) فهمي الشرقاوي ، دول مجلس التعاون الخليجي والأمن القومي العربي ، القاهرة ، ٢٠٠٣ ، ص ١١٧ .
- (٣٧) "الاتحاد" (جريدة) ، الإمارات العربية ، ٩ / كانون الأول / ١٩٩٧ .
- (٣٨) عبد الله عبد الكريم ، العامل الأمني في انضمام اليمن الى مجلس التعاون الخليجي ، بيروت ، ٢٠٠٢ ، ص ٥٣ .
- (٣٩) مجموعة باحثين ، العلاقات السوفيتية - الخليجية ، ترجمة : دار التقدم ، موسكو ، ١٩٩٧ ، ص ١٠٣ .
- (٤٠) احمد محمد عبد الله ، التعاون اليمني - الخليجي ، بيروت ، ٢٠٠٢ ، ص ٨٨ - ٨٩ .